

الأصول في النحو

المضمر ياءً هلاَّ تركتَها على حالِها فقلتَ : عَلاكَ وإِلاكَ كما يقولُ بعضُ العربِ .
قال : فقالَ : مِنْ قِبَلِ أَنْ هَاتَيْنِ يعني : عَلَيَّ وَلَدَيَّ اسمانِ غيرُ متمكنينِ و (إلى) حرفُ جاءَ لمعنى .

ففصلَ بينَ ذلكَ وبينَ الأسماءِ المتمكنةِ فقلَّ لهُ : فهلاَّ فصلتَ بينها معَ الظاهرِ
أيضاً فقالَ : لأنَّ المضمرَ يتصلُ بهَا .

قِيلَ : فَبَيْنَ وَعِنْدَ ونحو ذلكَ غيرُ متمكنةٍ فِلَامَ لا فصلتَ أيضاً بينها وبينَ
المتمكنةِ قَالَ : لأنَّ الواوَ والياءَ والألفَ مِنَ الحَطِّ في إبدالِ بعضهن مِنْ
بعضٍ ما ليسَ لِسَائِرِ الحروفِ قِيلَ لَهُ : فَمَا بِالُ قولِكَ : فيكم وفينا وفيَّ

بمنزلةِ : مسلميكَ ونحوها وما علمتُ بينَ هذينِ فصلاً مقنعاً قال : والقولُ عندي في هذا
أَنَّ هذهَ الحروفَ لمَّا كانتْ لا تخلو مِنْ الإِضافةِ كما لا يخلو مِنْ الفاعلِ
بَدَوُها عَلَى الْمُضْمَرِ عَلَى إِسْكَانِ مَوْضِعِ اللامِ مِنْهَا كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ الْفِعْلُ
بِالْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ وَالْحِجَةُ وَاحِدَةٌ وَأَمَّا (كَلا) فَإِنَّهَا أُشْبِهَتْهُنَّ فِي الْجَرِّ
وَالنَّصْبِ عَلَى مَا قَالَ سيبويه . قَالَ : وَهَذَا الْقَوْلُ مَذْهَبُ الْفَرَاءِ وَأَصْحَابِهِ .

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : فِي هَذَا الْبَابِ نَظَرُ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا وَقَدْ صَدَقَ .
وَقَالَ : زَعَمَ أَصْحَابُ الْفَرَاءِ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ مِنَ الْأَسْمَاءِ
نَحْوُ : أُخْتٍ وَبِنْتٍ وَقُلَّةٍ وَثَبَدَةٍ وَجَمِيعُ هَذَا الْمَحْذُوفِ أَنْ كُتِبَ شَيْءٌ حُذِفَ مِنْهُ
الْيَاءُ فَأُولَئِكَ مَكْسُورٌ لِيَدَلَّ عَلَيْهَا وَكُتِبَ مَا حُذِفَ مِنْهُ الْوَائِ فَأُولَئِكَ مَضْمُومٌ يَدَلُّ
عَلَيْهَا فَأُخْتُ مِنْ قَوْلِكَ : أَخَوَاتُ وَبِنْتُ كُتِبَتْ أَوْلُهَا لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ (يَاءُ)
وَقُلَّةُ الْمَحْذُوفُ (وَائِ) فَيَقَالُ لَهُ أَمَّا (قُلَّةُ) فَمَّا تَنَكَّرُ أَنْ تَكُونَ مِنْ (قَلَوْتُ) إِذَا